

في وظيفة الراعي ومسئوليته

أ. محمد خلف الله أحمد

أوضح الإسلام طبيعة العلاقة بين الراعي والرعية، ووضع الأسس الثابتة لدولة ديمقراطية روحية، تمتزج فيها الفكرة الديمقراطية الكاملة بالروح الدينية، وتقوم فلسفتها على أساس الاعتقاد بوحدانية الخالق وبكرامة بني الإنسان والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات.

ويشهد لعناية الإسلام بهذا الجانب من حياة المجتمع وفرة الأدب الإسلامي التوجيهي في السياسة والحكم والإدارة والقضاء وجباية الخراج والصدقات وقيادة الجيوش وشئون الحرب والسلم... وما إليها.

وفي سنة 1941 نشر الباحث الهندي (محمد حميد الله الحيدر آبادي) في القاهرة كتابًا بعنوان: (مجموعة الوثائق السياسية) يضم العهود التي عقدها الرسول -صلى الله عليه وسلم- وتوجيهاته لرسله إلى مختلف الجماعات الإسلامية، ورسائله إلى رؤساء القبائل العربية وعظماء الممالك الأجنبية المجاورة من فرس وروم وغيرهما، كما يضم طائفة من وثائق عصر الخلفاء الراشدين.

وهناك طائفة كبيرة من أمثال هذه الوثائق في الأدب الإسلامي في مختلف عصوره، وهي جديرة بالدراسة والتأمل؛ لما فيها من العرض البليغ لروح الإسلام وتعاليمه، ولما تمثله من مناهج التطبيق العلمي للأصول العامة التي وضعها القرآن وأكدها السنة لسياسة المجتمع والقيام على شئونه.

ومن الوثائق الهامة في هذا الأدب الإسلامي السياسي عهدان منشوران في تاريخ الإدارة الإسلامية.

أولهما: ما كتب به الإمام علي -رضي الله عنه- إلى مالك بن الحارث الأشتر النخعي، حين أرسله واليًا على مصر، وهو وارد بنصه في كتاب (نهج البلاغة) الذي جمعه السيد المرتضى من كلام سيدنا الإمام علي -كرم الله وجهه-. وقد تنبه الشيخ (محمد عبده) شارح الكتاب إلى أهمية الجانب السياسي في أدب الإمام علي، فأشار إليه إشارة خاصة في خطبته، وتبّه مديري المدارس إلى ما فيه من الكلام في أصول المدنية وقواعد العدالة، وبيان حقوق الراعي على الرعية، وحقوق الرعية على الراعي.

والوثيقة الثانية يوردها (ابن خلدون) في مقدمته، في الفصل الذي عقده للكلام على أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره. ويقول في تقديمه لها:

(ومن أحسن ما كتب في ذلك وأودع -كتاب: (طاهر بن الحسين) (عبدالله) لَمَّا وُلِّاهُ المأمون الرقة ومصر وما بينهما. فكتب إليه أبوه (طاهر) كتابه المشهور، عهد إليه فيه ووصّاه بجميع ما يحتاج إليه في دولته وسلطانه من الآداب الدينية والخلقية والسياسة الشرعية والملوكية، وحثّه على مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم بما لا يستغني عنه ملك ولا سوقه وبعد أن يورد (ابن خلدون) النص بتمامه يقول:

(وحدّث الإخباريون: أن هذا الكتاب لما ظهر وشاع أمره أُعجب به الناس واتصل بالمأمون فلما قرئ عليه قال:

ما أبقي أبو الطيب -يعني طاهرًا- شيئًا من أمور الدنيا والدين والتدبير والرأي والسياسة وصلاح الملك والرعية وحفظ السلطان وطاعة الخلفاء وتقويم الخلافة -إلا أحكمه وأوصى به.

ثم أمر المأمون فكتب به إلى جميع العمال في النواحي؛ ليقصدوا به ويعملوا بما فيه.

ثم يقول ابن خلدون: (هذا أحسن ما وقفت عليه في هذه السياسة، والله أعلم).

تشابه هاتان الوثيقتان في موضوعهما: فكلتاها عهدٌ موجّهٌ إلى والٍ على عمالة كبيرة من عمالات الدولة

الإسلامية. وكلتاها تحاول أن ترسم -في شيء من التفصيل- منهجًا في سلوكه الشخصي. ونظامه في الإدارة والحكم. وإخباره لأعوانه. وصلاته بوظائف الرعية.

وكلتاها تؤلف نموذجًا واضح الطول في أدب التوجيه السياسي (إذ تتألف منها من أكثر من ألفين ومائتي كلمة).

وكلتاها تتمثل صورة من صور البلاغة في كتابة الرسائل في العصر الذهبي للأدب العربي.

ومنشئ الرسالة الأولى سيدنا الإمام عليّ، أحد الخلفاء الراشدين، وابن عمّ الرسول -صلوات الله عليه- وزوج ابنته، وأحد كتّاب وحيه، ورفيقة في الكفاح والنضال، شبّ في حجر الدعوة، فثقف أسرارها وأهدافها، وروى من معينها الصافي منذ صباه، وشهد مع الرسول مواقع الإسلام، وأبلى فيها البلاء الخالد، وكان نموذجًا في بلاغته كما كان في بطولته.

حدّد الخليفة في مستهلّ هذه الرسالة معالم المهمة التي عهد بها إلى واليه الجديد على مصر فقال: بسم الله الرحمن الرحيم. هذا أمر به عبد الله عليّ أمير المؤمنين مالك بن الحارث الأشتر في عهده إليه حين ولاه مصر: جباية خراجها وجهاد عدوها واستصلاح أهلها وعمارة بلادها. أمره بتقوى الله وإيثار طاعته، وأتباع ما أمر به في كتابه من فرائضه وسنته. التي لا يسعد أحد إلا باتباعها، ولا يشقى إلا مع جحودها وإضاعته. وأمره أن يكسر نفسه عند الشهوات. ويزعها عند الجمحات. فإن النفس أمانة بالسوء إلا ما رحم الله.

ثم يأخذ الخليفة في تفصيل ما أجمل، بادئًا من ذلك برسم الخطوط الرئيسية لشخصية الوالي المسلم: وسلوكه وصلاته بالناس. يقول الإمام لواليه ما خلاصته.

املك هواك، وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم والطف بهم، ولا تكونن عليهم سبغًا ضارًّا يغتتم أكلهم، فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظيرٌ لك في الخلق، فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب أن يعطيك الله من عفوه وصفحه، ولا تنصبن نفسك لحرب الله فإنه لا يد لك بنقمته، وإياك ومساواة الله في عظمته والتشبه به في جبروته فإنه يذلّ كل جبار.

وأنصف الله الناس من نفسك ومن أهلك ومن لك فيه هوى من رعبتك. وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في

الحق وأعتمها في العدل وأجمعها لرضا الرعية... وإنما عماد الدين. وجماع المسلمين والعدّة للأعداء العامة من الأمة، فليكن صفوك لهم وميلك معهم، وليكن أبعد رعبتك منك وأشأنهم عندك أطلبهم لمعايب الناس.



وأطلق من الناس عقدة كل حقد، ولا تعجلن إلى تصديق ساع، فإن الساعي غاش وإن تشبّه بالناصحين، ولا تُدخلن في مشورتك بخيلاً ولا جباناً ولا حريصاً، وإن شرَّ وزراءك من كان للأشْرار قَبْلَكَ وزيراً، ومن شركهم في الآثام، فلا يكونن لك بطانة، وليكن أثر أعوانك عندك أقولهم بمز الحق لك.

وأصق بأهل الورع والصدق، ثم رضهم على ألا يطروك ولا يتبجحوك بباطل لم تفعله ولا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء، واعلم أنه ليس شيء بأدعى إلى حسن ظن راع برعيته من إحسانه إليهم، وتخفيفه المئونات عنهم ولا تنقض سنه صالحة عمل بها صدر هذه الأمة، ولا تحدثن سنة تضر بشيء من ماضي تلك السنة، وأكثر مدارس العلماء ومناقشة الحكماء في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك.

بهذا يحدد الإمام صفات الوالي النموذجي في شخصه، وما يجب أن يكون عليه موقفه من الرعية عامة، والصفات التي ينبغي أن يتطلبها في أعوانه ومستشاريه، والإمام يصوغ هذا التحديد في أسلوبه البلاغي المؤثر، ذي الفقر المحكمة والفواصل المتوازنة، مؤيداً كل توجيه، بإيراد سرّه من طبائع النفوس وظواهر الاجتماع.

ثم ينتقل الإمام إلى المقطع الرئيسي الثاني من رسالته. وهو الخاص ببيان الفئات التي يتألف منها المجتمع، وحق كل منها من رعاية الوالي ورعايته فيقول:

(واعلم أن الرعية طبقات، لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض، فمنها: جنود الله، ومنها كتاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الإنصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة. وكلاً قد سمى الله سهمه، ووضع على حده فريضة في كتابة أو سنة نبيه -صلى الله عليه وآله- عهداً عندنا محفوظاً)).

ويستمر الإمام فيفصل ما أجمل في هذا التقسيم، مبرزاً مكان كل فئة من هذه الفئات في حياة المجتمع وما به صلاحها، موضعاً ما أشار إليه من تكاملها وتكافلها، مبيناً المزالق التي يمكن أن تنحرف إليها أي وحدة منها إذا أسئمت معالجة شئونها أو هضمت حقوقها أو اختير لقيادتها من لا يصلح لها، أو أحسنت باختلال ميزان العدالة فيها.

والخليفة في تصويره لأحوال هذه الفئات يصدر عن بصيرة نافذة في أحوال النفوس، وفي علاقات الجماعات، وتعرضها للصلاح والفساد، فهو في توجيهه للوالي في أمر القضاة يقول: ((ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الأمور وتمحكه الخصوم، ولا يتمادى في أنزلة، ولا يحصر من الفيء إلى الحق إذا عرفه ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه. أوقفهم في الشبهات وآخذهم بالحجج...)) إلى أن يقول: ((ثم أكثر تعاقد قضائه. وأفسح له في البذل ما يزيل علته، وتقل معه حاجته إلى الناس)).

فإذا ما جاء إلى شئون التجار وذوي الصناعات أوصاه بهم خيراً، وعرفه نفعهم وخدمتهم للمجتمع. ثم حذره من انحراف بعضهم فقال: (واعلم -مع ذلك- أن في كثير منهم ضيقاً فاحشاً، وشحاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع، وتحكماً في البياعات، وذلك باب مضرة للعامة وعيب على الولاة، فامنع من الاحتكار فإن رسول الله -صلى الله عليه وآله- منع منه، وليكن للبيع سمحاً بموازين عدل. وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع: فمن قارف حكره بعد نهيك إياه فنكّل به، وعاقب في غير إسراف)).

ويوجّه الإمام عناية خاصة إلى الفئة المحدودة المورد أو العاجزة عن الكسب في توجيهاته للوالي:

((ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم، والمساكين والمحتاجين وأهل البؤس والزمني، فإن في هذه

الطبقة قانعا ومعبرا.

واحفظ الله ما استحفظك من حقه فيهم، واجعل لهم قسما من بيت مالك وقسما من غلات صوافي الإسلام في كل بلد. فإن للأقصى منهم مثل الذي للأدنى. وكل قد استرعيت حقه فلا تشخص همك عنهم، ولا تصعر خدك لهم، وتفقد أمور من لا يصل إليك منهم. ففرغ لأولئك ثقتك من أهل الخشية والتواضع، فليدفع إليك أمورهم.

ثم اعمل فيهم بالأعذار إلى الله يوم تلقاه؛ فإن هؤلاء من بين الرعية أحوج إلى الإنصاف من غيرهم، وتعهّد أهل اليتيم وذوي الرقة في السن، واجعل لذوي الحاجات منك قسما تفرغ لهم فيه شخصك وتجلس لهم مجلسا عاما، فتتواضع فيه لله الذي خلقك، وتقعده عنهم جندك وأعوانك من أحراسك وشرطك.

حتى يكلمك مكلّمهم غير متتبع؛ فإني سمعت رسول الله -صلى الله عليه وآله- يقول في غير موطن (لن تقدّس

أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوي غير متتبع))

(3) والقسم الثالث الرئيسي من رسالة الإمام إلى عامله يتناول أمورًا عامة، تعين العامل على النجاح، منها:

أن يحرص على إصدار حاجات الناس يوم ردها، وأن يمضى لكل يوم عمله، فإن لكل يوم ما فيه، وأن يجعل لنفسه فيما بينه وبين الله أفضل تلك المواقيت وإن كانت كلها لله إذا صلحت النية وسلمت الرعية، وألا يطيلن احتجاجه عن الرعية فإن احتجاج الولاة عن الرعية شعبة من الضيق وقلة علم بالأمور، وأن يحول بين بطانته وخاصته وبين ما ينحرفون إليه من استئثار وتطاول وقلة إنصاف في معاملة، وأن يظهر للرعية بعذره إن ظنوا به حيفا، وألا يدفعن صلحا دعاه إليه عدوه ولله فيه رضا.

وأن يحذر مع ذلك -كل الحذر- من عدوه بعد صلحه وأن يحوط عهده بالوفاء ويرعى ذمته بالأمانة، وأن يبرئ نفسه من الإعجاب بها ومن حب الإطراء، وأن يتحاشى المراءى على الرعية بالإحسان والعجلة بالأمور قبل أوانها، والتسقط فيها عند إمكانها، والحاجة فيها إذا تنكرت، والوهن عنها إذا استوضحت.

ثم يختم الإمام رسالته إلى عامله بالدعاء فيقول: ((وأنا أسأل الله -بسعة رحمته وعظيم قدرته على إعطاء كل رغبة- أن يوفيني وإياك لما فيه رضاه من الإقامة على العذر الواضح إليه وإلى خلقه، مع حسن الثناء في العباد، وجميل الأثر في البلاد، وتمام النعمة، وتضعيف الكرامة وأن يحتّم لي ولك بالسعادة والشهادة، إنا إليه راغبون)).

(4) هذه الرسالة البليغة الجامعة التي تترجم روح التعاليم الإسلامية في الحكم والإدارة إلى خطة توجيهية عملية،

ليست الوحيدة من نوعها في أدب الإمام عليّ، ولا في توجيهات أصحابه وسابقية من الخلفاء الراشدين، وهي نبع من المعين الأول الذي فجرته آيات القرآن الكريم وسنة الرسول -صلوات الله وسلامه عليه- من مثل قول الله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)) سورة النساء آية 58.

وقوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا

هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)) سورة المائدة آية 8.

وقوله تعالى: ((يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ)) سورة ص آية 8.

وقول الرسول -عليه الصلاة والسلام-: ((كلكم راعٍ وكل راعٍ مسئولٌ عن رعيته)) وقوله -صلى الله عليه وسلم-: ((من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله)).
وتمتاز رسالة الإمام بين رسائل الخلفاء في تلك المرحلة بطولها وتفصيلها، وقد نبه السيد المرتضى جامع ((نهج البلاغة)) إلى أنها من بين كتب الإمام وعهوده أطولها وأجملها للمحاسن.

ويبدو أن هذه الكتب تمثل -من ناحية- جانباً هاماً من أدب الإمام، وتمثل من ناحية أخرى وعياً أصيلاً وفهماً عميقاً متكاملًا لمسئولية الراعي في رعيته، فكلها تفيض بوجود الحدب على الرعية والاحترام لمشاعرهم، واجتلاب مودّتهم، والرفق بهم في أموالمهم، وتحذير الولاة من التقصير في المسئولية فإنهم خزّان الرعية، ووكلاء الأمة وسفراء الأئمة وإن أعظم الخيانة خيانة الأئمة، وأفضع الغش غش الأئمة)).

والإمام حريص على أن يفتح عيون الولاة على الصغيرة والكبيرة من شئون الحكم، وصلات الحاكم بالناس. بلغه مرة أن عامله على البصرة عثمان بن حنيف الأنصاريّ دعي إلى مأدبة قوم من أهلها فمضى إليها، فكتب إليه يقول: أما بعد يا ابن حنيف: فقد بلغني أن رجلاً من فتية أهل البصرة دعاك إلى مأدبة فأسرعت إليها، أتستطاب لك الألوان، وتتقل إليك الجفان، وما ظننت أنك تجيب إلي طعام قوم عائلهم مجفوّ وغنيهم مدعوّ، فانظر إلي وما تقضمه من هذا المقضم، فما اشتبه عليك علمه فالفظه، وما أيقنت بطيب وجهه فنل منه.

وقد نهج الإمام نهج أصحابه الخلفاء الراشدين من قبله، فبيّن في خطبه وعيه بمسئوليته نحو الله والناس في حكم المسلمين، وإدراكه لما يجب أن تكون عليه الصلة بين الراعي والرعية، يقول في خطبة خطبها بصفين: ((... ثم جعل - سبحانه- كم حقوقه حقوقاً افترضها لبعض الناس علي بعض فجعلها تكافاً في وجوهها ويوجب بعضها بعضاً، وأعظم ما افترضه - سبحانه- من تلك الحقوق حق الوالي على الرعية، وحق الرعية على الراعي فريضة فرضها الله سبحانه لكل على كل، فجعلها نظاماً لألفتهم، وعزّاً لدينهم فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاة ولا تصلح الولاة إلا باستقامة الرعية)).

وقد أجابته رجل من أصحابه بكلام طويل، يكثر فيه الثناء عليه، ويذكر سمعه وطاعته له فقال الإمام -رضي الله عنه-: ((... فلا تكلموني بما تكلم به الجبابرة، ولا تتحفظوا مني بما يتحفظ به عند أهل البادية، ولا تحالطوني بالمصانعة، ولا تظنوا استتقالاً في حق قيل لي، ولا التماس إعظام لنفسي؛ فإنه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه -كان العمل بهما أثقل عليه.

فلا تكفوا عن مقالة لحق أو مشورة بعدل؛ فإنني لست في نفسي بفوق أن أخطئ، ولا آمن ذلك من فعلي، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك له مني. فإنما أنا وأنتم عبيدٌ مملوكون لربّ غيري يملك منا ما لا نملك من أنفسنا...)).

ثانيهما:

(5) أما الوثيقة الثانية التي اخترنا أن نعرضها هنا فتجيء متأخرة عن وثيقة الإمام بقرنين من الزمان، ومنشأها لم يكن خليفة ولا أميراً للمؤمنين ولكن قائداً وكاتباً ومؤسس أسرة من الوزراء والولاة، فارسية النسب عربية الولاة، لعبت دوراً كبيراً في الحكم والإدارة في العصر العباسي الأول، وامتد نفوذها قرابة ثلثي قرن في تلك المرحلة التي بلغت فيها الحضارة الإسلامية -أو كادت- ذرة اتساعها السياسي والثقافي والعمراني.

هذه الرسالة المطولة التي تشترك مع رسالة الإمام في الموضوع وفي كثير من الخصائص الأدبية والسياسية -حتى ليغلب على الظن أن منشئها هذا فيها حذو الإمام في رسالته- كتبها ((طاهر بن الحسين)) رأس الأسرة الطاهرية، لابنه ((عبد الله)) لما ولّاه المأمون الرقة ومصر، وهي كرسالة الإمام، تبدأ بحضّ الوالي على تقوى الله وبيان مسؤوليته في رعاية أهل ولايته والعدل فيهم فتقول:

((بسم الله الرحمن الرحيم: أما بعد فعليك بتقوى الله وحده لا شريك له وخشيته ومراقبته -عز وجل- ومزايلة سخطه، واحفظ رعيتك في الليل والنهار، والزم ما ألبسك الله من العافية بالذكر لمعادك وما أنت صائر إليه وموقوف عليه، ومستئول عنه، والعمل في ذلك كله بما يعصمك من الله -عز وجل- وينجيك يوم القيامة من عقابه وأليم عذابه، فإن الله سبحانه قد أحسن إليك، وأوجب الرأفة عليك بمن استرعاك أمرهم من عباده، وألزمك العدل فيهم، والقيام بحقه وحدوده عليهم، والذب عنهم، والدفاع عن حريمهم وبيضتهم، والحقن لدمائهم والأمن لسرهم، وإدخال الراحة عليهم، ومؤاخذك بما فرض عليك، وموقفك عليه وسائلك عنه ومثيبك عليه بما قدمت وأخرت...)).

ثم تُعدّد الرسالة الصفات والفضائل التي يجب أن يكون عليها الوالي في شخصه، وفي سلوكه: فعليه أن يلزم نفسه المواظبة على ما فرض الله -عز وجل- من الصلوات الخمس، والجماعة عليها بالناس، والأخذ بسنن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- والمثابرة على خلائقه واقتفاء أثر السلف الصالح من بعده، والاقتصاد في الأمور كلها، والاستكثار من البرّ والسعي له إذا كان يطلب به وجه الله تعالى ومرضاته، وإيثار الفقه وأهله والدين وحملته، وكتاب الله -عز وجل- والعاملين به، والإكثار من مشاورة الفقهاء، والأخذ من أهل التجارب وذوي العقل والرأي والحكمة.

وتجيء بعد هذه صفات أخرى أدخل في عمل الوالي وأكثر التصاقاً بالناس، يقول طاهر بن الحسين لابنه: ((ولا تتهمنّ أحداً من الناس فيما توليه من عملك قبل أن تكشف أمره؛ فإن إيقاع التهم بالبرّاء والظنون السيئة بهم إثمٌ. ولا يمنعك حسن الظن بأصحابك والرأفة برعيتك أن تستعمل المسألة والبحث عن أمورك)). ويقول له:

((واسلك بمن تسوسة وترعاه نهج الدين وطريقه الأهدى، وأقم حدود الله تعالى في أصحاب الجرائم على قدر منازلهم وما استحقّوه، وإذا عاهدت عهداً فأوف به، وإذا وعدت الخير فأأنجزه، واقبل الحسنه وادفع بها، وأغمض عينك عن كل ذي عيب من رعيتك، واشدد لسانك عن قول الكذب والزور، وأبغض أهل النميمه وأحبب أهل الصلاح والصدق. واجتنب سوء الأهواء والجور، وأظهر براءتك من ذلك لرعيتك وإياك أن تقول: أنا مسلط أفعل ما أشاء فإن ذلك سريع إلى نقض الرأي وقلة اليقين بالله -عز وجل- ولا تحقرنّ ذنباً، ولا تمالكنّ حاسداً، ولا ترحمننّ فاجراً، ولا تصلننّ كفوراً، ولا تحقرن إنساناً، ولا تردن سائلاً فقيراً. ولا تغمض عن ظالم رهبه منه أو محاباة)).

(6) وينصح له في شأن الأموال وإنفاقها والخراج وجبايته وتوزيعه فيقول: ((واعلم أن الأموال إذا كنزت وادخرت في الخزائن لا تنمو، وإذا كانت في صلاح الرعية وإعطاء حقوقهم وكفّ ذي الأذى عنهم - تَمَّتْ وَرَكَتْ وَصَلَحَتْ بِهَا الْعَامَةُ. فليكن كنز خزائنك تفريق الأموال في عمارة الإسلام وأهله.

وانظر هذا الخراج الذي استقامت عليه الرعية وجعله الله للإسلام وأهله. وانظر هذا الخراج الذي استقامت عليه الرعية وجعله الله للإسلام عزّاً ورفعةً، ولأهله توسعة ومنعة. فوزّعه بين أصحابه بالحق والعدل والتسوية والعموم، ولا تدفع شيئاً منه عن شريف لشرفه، ولا عن غنيٍّ لغناه، ولا عن أحد من خاصّتك ولا حاشيتك ولا تأخذن منه فوق الاحتمال له.

واحمل الناس كلهم على أمر الحق؛ فإن ذلك أجمع لألفتهم، وألزم لرضاء العامة. واعلم أنك جُعلت بولايتك خازناً وحافظاً وراعياً، وإنما سمي أهل عملك رعيتك؛ لأنك راعيهم وقيّمهم. فخذ منهم ما أعطوك من عفوهم، ونفذه في قوام أمرهم وصلاحتهم، وتقويم أودهم، واستعمل عليهم أولي الرأي والتدبير، والتجربة والخبرة بالعلم، والعدل بالسياسة والعفاف)).

وتعالج الرسالة - كما عاجلت رسالة الإمام- شئون بعض الفئات التي تقوم على مرافق عامة في حياة المجتمع كالجند والقضاة والكتّاب وغيرهم.

فأما الجند فعلى الوالي أن يتفقدهم في دواوينهم، وأن يدبر عليهم أوعهم، ويوسع عليهم في معاشهم، كي يقوى أمرهم وتزيد قلوبهم في طاعة الوالي وأمره خلاصاً وانشراحاً.

((وأما القضاء فهو من الله تعالى بالمكان الذي ليس فوقه شيء من الأمور؛ لأنه ميزان الله الذي تعدل عليه أحوال الناس في الأرض وإقامة العدل في القضاء والعمل تصلح أحوال الرعية، وتؤمن السبل، وينتصف المظلوم، ويأخذ الناس حقوقهم، وتحسن المعيشة، ويؤدى حق الطاعة، ويرزق الله العافية والسلامة، ويقيم الدين، ويجري السنن والشرائع في مجاريها)).

وتتناول الرسالة نواحي متفرقة من النصح والتوجيه في صلة الوالي بعماله، وفي رعاية المرضى والفئات غير القادرة من الشعب، وفي صلة الوالي بالجمهور، فتنصح للوالي أن يجعل في كل كورة من عمله أميناً يخبره أخبار عماله، ويكتب إليه بسيرهم وأعمالهم، وأن يعرف ما يجمع عماله من الأموال وما ينفقون منها، وأن يوقت لكل رجل من عماله وكتابه بحضرته في كل يوم وقتاً يدخل فيه بكتبه ومؤامراته وما عنده من حوائج العمال وأمور الدولة والرعية.

ثم ينصح له أن يفرغ من عمل يومه ولا يؤخره لغده، وأن يكثر الإذن للناس عليه ويريهم وجهه ويسكن لهم حواسه، ويخفض لهم جناحه، ويظهر لهم بشره، ويلين لهم في المسألة والنطق، وأن يفرد نفسه بالنظر في أمور الفقراء والمساكين ومن لا يقدر على رفع مظلمته إليه، وأن يتعهد ذوي البأساء واليتامى والأرامل، وأن يجري للأضرار من بيت المال، وأن ينصب لمرضى المسلمين دوراً تؤويهم، وقواماً يرفقون بهم، وأطباء يعالجون أسقامهم.

ثم يختتم "طاهر بن الحسين" عهده إلى ولده بقوله:

((وتفهم كتابي إليك، وأمعن النظر فيه والعمل به، واستعن بالله في جميع أمورك واستخره؛ فإن الله -عز وجل- مع الصلاح وأهله، وليكن أعظم سيرتك، وأفعل رغبتك ما كان لله -عز وجل- رضا، ولدينه نظاماً ولأهله عزاً وتمكيناً، وللملة والذمة عدلاً وصلاحاً)).

خاتمة:

(7) إن هذه الدراسة التحليلية لوثيقتين هامتين من الأدب الإسلامي في سياسة الرعاية قد كشفت، عن اتجاه إسلامي عام في سياسة الرعاية، يقوم على ربط رعاية العباد بتقوى الله وخشيته، وعلى وجوب تحلي الوالي في نفسه بالصفات التي دعا إليها الإسلام: من الصلاح والتواضع لله، والصدق في المعاملة، ومراعاة العدالة التامة بين جميع الفئات التي يتألف منها المجتمع، وتوجيه مزيد من الرعاية للفئات غير القادرة على الكسب، وإنفاق الأموال العامة في عمارة البلاد واستصلاح العباد.

هذا الربط بين عمل الولاية في سياسة الرعاية وبين توحيد الله وعبادته والمحافظة على حدوده -جزء من ظاهرة عامة واضحة، هي ظاهرة التكامل المعجز الذي يتسم به النظام الإسلامي في عقيدته وعبادته ومعاملاته واجتماعه وسياسته وأخلاقه. وهو تكامل لم يتح مثله لأي نظام آخر في تاريخ البشرية: وإلى هذا التكامل يرجع كثير من أسرار النجاح الذي حققته الحضارة الإسلامية في عصورها الذهبية، والذي يمكن أن تحققه في تاريخها الحديث إذا حافظت على مقوماتها وسماتها الأصلية.

وقد أكدت هذه الدراسة التحليلية ما كشفت عنه البحوث الحديثة من السبق الذي تفردت به الحضارة الإسلامية في تقرير حقوق الأفراد والجماعات⁽¹⁾، وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية، والتنبيه إلى مسئولية الحكام والولاية والرعاة فيما يملكون من أمانة الولاية على الرعاية والنيابة عنها في توجيه شئونها العامة، والسير فيها بالعدل والقسطاس: كما أكدت هذه الدراسة نتائج الدراسات التي قام بها السابقون من العلماء المسلمين في سياسة الراعي والرعية، وقد اشتهر من بين هؤلاء مؤلفان عالجا الموضوع معالجة كاشفة: أحدهما القاضي أبو الحسن الماوردي المتوفى سنة 420هـ صاحب: ((الأحكام السلطانية والولايات الدينية)) و: ((أدب الدنيا والدين)) وغيرهما ويقرر المؤلف في كتبه أن صلاح الحياة الإنسانية وانتظام شئونها يقوم على ستة أركان رئيسية تتفرع عنها بقية أبوابها، وهي: دين متبع، وسلطان قاهر، وعدل شامل، وأمن عام، وخصب دائم، وأمل فسيح.

(1) انظر لكاتب هذا البحث:

- 1- موقف الحضارة الإسلامية من حقوق الإنسان، بحث نشر (بالمجلة المصرية للقانون الدولي 1956مجلد).
- 2- حرية العقيدة والفكر في الإسلام، بحث ألقى في المؤتمر الدولي للثقافة الإسلامية في لاهور "باكستان" نشر بالعربية في مجلة كلية الآداب بالإسكندرية مجلد 1958/12 وبالإنجليزية في كتاب المؤتمر.
- 3- الإسلام والحضارة - من مختارات الإذاعة - وزارة الإرشاد القومي - القاهرة.
- 4- أثر الحضارة الإسلامية في رقي البشرية وسعادتها، بحث ألقى في المؤتمر السنوي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية سنة 1965 ونشر في كتاب المؤتمر.

فأما الدين المتبع: فإنه يصرف النفوس عن شهواتها؛ إذ يصير زاجراً للضمائر، رقيباً على النفوس.

وأما السلطان: فوجوده ضروريّ لنظام العمران، ووظيفته في الأمة حماية الوطن من أعدائه وعمارة البلدان، والتصرف في الأموال العامة على مقتضى السنّة المشروعة، والقضاء على المظالم، والأحكام بالتسوية بين أهلها واختيار الولاة والعمّال من أهل الكفاية والأمانة.

وأما العدل الشامل: فإنه يدعو إلى الألفة، ويبعث على الطاعة، وتعمّر به البلاد، وتنمى الأموال، ويأمن السلطان. والعدل عدلان: عدل الإنسان في نفسه وعدله في غيره وأما الأمن فبه تطمئنّ النفوس وتنتشر الهمم ويأمن الضعيف. ويقر الخائف، وأما الخصب فإنه يقوّي رابطة الودّ والتواصل، ويخفّف من حدة الحسد بين الناس، وأما الأمل فما تجاوز الواحد حاجة يومه، ولا تعدى ضرورة وقته.

والمؤلف الثاني هو العالم الجريء تقيّ الدين ابن تيمية (المتوفى سنة 738هـ) صاحب كتاب: "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية" وقد أوضح فيه الفكرة الإسلامية في السياسة العادلة والولاية الصالحة، بانّيا تلك الفكرة على قواعد أساسية تضمنتها الآيات الكريمتان:

قوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)) وقوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا)) سورة النساء الآية 58-59.

وقد طبّق ابن تيمية هذه القواعد في مجال السياسة العلمية، وبيّن كيف يؤدي كل من الراعي والرعية الأمانة كما يجب، واقتبس من الآيات والأحاديث ما يكشف عن أسرار المبادئ الإسلامية في نواحي الحكم، من: اختيار الولاة والعمال وجباية الأموال وصرفها ورعاية الحقوق، وتنظيم الجهاد، والأخذ بمبدأ الشورى... وما إلى ذلك من ضروب التنظيم.

وإذا كان هذا البحث قد اقتصر على تحليل وثيقتين من الأدب الإسلامي في سياسة الرعية فإن التراث الإسلامي حافل بأمثالهما من العهود والرسائل. ومن الملحوظ أن هذه النصوص والوثائق لا تنصّ على شكل معيّن من أشكال الحكم والولاية ولكنها - شأن التعاليم الإسلامية في تقريرها للأصول الكبرى ولشئون الاجتماع الإنساني - تعطي فلسفة وروحاً ودليلاً مرشداً يبقى على توالي الأيام مصدراً مضيئاً، ينير معالم الطريق، ويفيد منه كل من يتولى أمراً من أمور المجتمع الإسلاميّ، سواء أكان ذلك المتولي فرداً أم هيئة أم مجلساً.

وسواء أكانت ولايته عامة على الرعية أم خاصة بإقليم منها، أم محدودة بقطاع من قطاعاتها.

وفي ختام هذا البحث نوصي بما يلي:

(1) أن يُعطى هذا الجانب من الأدب الإسلامي مكاناً في مناهج تربية القادة، ومن يعدون لتوليّ الشؤون العامة والإشراف عليها في حياة الأمة. ككليات القانون والشرطة ومعاهد الإدارة وتخريج القادة والكليات الحربية... وما إليها من المؤسسات.

- (2) وأن يجمع ما تفرق من نصوص هذا الأدب في كتب التراث الإسلامي في مجموعة أو مجموعات تضم توجيهات القرآن الكريم والسنة النبوية وعهود الخلفاء للولاة والوزراء والعَمَّال والقضاة والقواد... ومن إليهم، ونماذج من سير الحكام الصالحين وأحاديثهم وخطبهم في القديم والحديث، على أن تنشر تلك المجموعات في طبعات ميسرة للشعب تشارك في تكوين الذوق الأدبي والضمير الأخلاقي لشباب الأمة.
- (3) وأن يقوم بعض المعاصرين من الباحثين الإسلاميين بدراسة هذه النصوص في ضوء التطور السياسي الحديث دراسة مقارنة تكشف عن الصلة الوثيقة بين ما تضمنته من تعاليم وما يحاول كفاحنا العربي والإسلامي في الوقت الحاضر إنجازه من تحقيق الكرامة والمعيشة المطمئنة والفرص المتكافئة والعدالة الاجتماعية والحرية السياسية والاعتقادية والفكرية لجميع المواطنين، وبذلك يتم الربط بين ماضينا وحاضرنا، وتكتسب فلسفاتنا الحديثة من هذا الربط تزكية وأصالة.
- (4) وأن تُختار مجموعة من هذه الوثائق السياسية الإسلامية بترتيبها التاريخي إلى وقتنا الحاضر وتترجم إلى مختلف لغات الأمم الإسلامية كالأردية والأندونيسية والتركية والفارسية، وإلى بعض اللغات الكبرى كالإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية والإسبانية... وغيرها لتكون دليلاً ماثلاً على أصالة ثقافتنا وقيمنا وشاهدًا مصدقًا على السبب الذي تفرّدت به الحضارة الإسلامية في مضمار التطور السياسي والأخلاقي؛ إذ وضعت أسس الديمقراطية الصالحة، ودعمتها بروح الإيمان والعقيدة ووضعتها موضع التطبيق الفعلي في سياسة الرعاية، وقررت من مبادئ العدل والشورى والمساواة ما تحاول البشرية الآن جاهدة أن تصل إلى تقريره عن طريق جهودها وكفاحها وثوراتها وهيئاتها الدولية.